

حوكمة الهجرة الدولية في المنطقة العربية: الممارسات الواعدة

الاجتماع الثاني للجنة التنفيذية

عمّان، 14-16 كانون الأول/ديسمبر 2015

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا



الأمم المتحدة

الاستشهاد

ESCWA

محتويات العرض

- لمحة عامة حول الهجرة الدولية في المنطقة العربية
- حوكمة الهجرة وأثرها على التنمية
- بعض الممارسات الواعدة في حوكمة الهجرة في المنطقة العربية
 - هجرة اليد العاملة
 - قضايا الجنسية
 - الهجرة غير النظامية
 - الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين
 - الهجرة القسرية وتحركات اللاجئين
 - مشاركة المغتربين
 - الهجرة والنزوح والصحة
- الهجرة الدولية في خطة التنمية المستدامة لعام 2030
- رؤية مستقبلية

لمحة عامة حول الهجرة الدولية في المنطقة العربية

- الهجرة الدولية هي ظاهرة عالمية تزداد في أعدادها وأهميتها وآثارها
- شهدت المنطقة العربية عبر التاريخ موجات هجرة مهمّة بأنماط مختلفة، مما أثر على التغيير الاقتصادي والاجتماعي وعلى التنمية بشكل عام
- واقع الهجرة في المنطقة العربية أملى علينا في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تخصيص الجهود والموارد لدراسة أحوال الهجرة واللجوء ووضعها في السياق السياسي والعلمي الصحيح، استناداً إلى عدد من الولايات على المستويين العالمي والإقليمي

لمحة عامة حول الهجرة الدولية في المنطقة العربية

- أكثر من 52 مليون مهاجراً دولياً من وإلى البلدان العربية في عام 2013
- أكثر من 30 مليون مهاجراً دولياً (8.24 في المائة من مجموع عدد السكان) في البلدان العربية، أي أكثر من ضعف العدد الذي سجلته المنطقة في عام 1990 (14.8 مليون)
- حوالي 22 مليون مهاجراً من البلدان العربية (5.9 في المائة من مجموع عدد السكان) في عام 2013
- حوالي 4.7 مليون لاجئ من المنطقة العربية وأكثر من 3 مليون لاجئ في المنطقة (بالإضافة إلى أكثر من 5 مليون لاجئ فلسطيني) في عام 2014



الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الآثار المترتبة على
تحركات سكانية باتت أكبر وأكثر تعقيداً

حوكمة الهجرة وأثرها على التنمية

- لحوكمة الهجرة أثر على وضعية المهاجرين وحقوقهم وعلى التنمية في بلدان المنشأ وبلدان المقصد
- أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الحوكمة السليمة للهجرة هي تلك التي:
 - ينتج منها "هجرة آمنة ومنظمة ونظامية"
 - تضمن حقوق الإنسان لكافة المهاجرين
 - تعود بالفائدة على المجتمعات في بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد

بعض الممارسات الواعدة في حوكمة الهجرة في المنطقة العربية

- طرأت تغييرات وأدخلت إصلاحات عدة منذ عام 2012 في مجال حوكمة الهجرة في المنطقة العربية، مما يدل على وجود زخم جديد لإحداث إصلاحات في هذا المجال
- تشمل هذه التغييرات والإصلاحات عدّة مجالات:

هجرة اليد العاملة
قضايا الجنسية
الهجرة غير النظامية
الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين
الهجرة القسرية وتحركات اللاجئين
مشاركة المغتربين
الهجرة والنزوح والصحة

بعض الممارسات الواعدة في حوكمة الهجرة في المنطقة العربية

هجرة اليد العاملة

معظم التعديلات التي أُجريت مؤخراً على السياسات المتعلقة بالقوى العاملة الوافدة كانت في بلدان الخليج، علماً بأن بعض البلدان الأخرى أيضاً طوّرت سياساتها في هذا المجال لحماية حقوق المهاجرين

• في البحرين:

- قانون العمل في القطاع الخاص لعام 2012:
 - سابقة في منطقة الخليج في معالجة قضايا العمال المنزليين
 - حظر الممارسات التمييزية، زيادة أيام الإجازة، منح تعويضات، اعتماد إجراءات لفض النزاعات، فرض غرامات على المخالفين
- عدّة أنظمة في عام 2013 لتنظيم عمل مكاتب التوظيف وتمكين أصحاب المشاريع من المهاجرين من العمل في مجالات مهنية أخرى، وإطالة فترة تجديد تأشيرات العمل

• في الإمارات العربية المتحدة:

- قرار وزاري في عام 2015:
 - يفرض استعمال عقود عمل موحدة من وزارة العمل
 - خطوة مهمة لإنهاء نظام الكفالة

بعض الممارسات الواعدة في حوكمة الهجرة في المنطقة العربية

هجرة اليد العاملة

• في قطر:

- عدّة إجراءات في عام 2014 لتحسين ظروف العمل للعمال الوافدين:
- فرض فتح حسابات مصرفية للعمال على الشركات وإيداع أجورهم إلكترونياً فيها، ومنع العمل في الهواء الطلق في منتصف النهار، واعتماد نظاماً إلكترونياً لتقديم الشكاوى، ورفع عدد المفتشين المعنيين بشؤون السلامة في مواقع البناء

• في المملكة العربية السعودية:

- بدء تطبيق "نظام حماية الأجور" في عام 2013:
- إلزام أصحاب العمل بتسجيل التفاصيل المتعلقة بأجور موظفيهم لدى وزارة العمل وبايداع الأجور مباشرة في حسابات الموظفين المصرفية
- حظر العمل في الهواء الطلق في منتصف النهار خلال فترة الصيف
- قرار بشأن العمال المنزليين في عام 2013:
- دفع الأجور من دون تأخير، إعطاء إجازات أسبوعية، تحديد ساعات العمل، تحسين ظروف الإقامة

بعض الممارسات الواعدة في حوكمة الهجرة في المنطقة العربية

قضايا الجنسية

اتخذت عدة دول عربية إجراءات لتسهيل الحصول على الجنسية المزدوجة:

في البحرين:

- تعديل قانون الجنسية في عام 2014 (السماح بـحيازة جنسية أخرى)

في دول أخرى:

- منذ عام 2004: تعديلات لمنح المرأة مزيداً من الحقوق المتعلقة بالجنسية، ولا سيما إقرار حقها في منح جنسيتها لأطفالها على قدم المساواة مع الرجل

- تعديلات على قانون الجنسية تسمح بتقديم طلب جنسية للأطفال على أساس نسب الأم

بعض الممارسات الواعدة في حوكمة الهجرة في المنطقة العربية

الهجرة غير النظامية

- اتخذت معظم بلدان المنشأ وبلدان المقصد في المنطقة العربية سلسلة من الإجراءات لمعالجة الأسباب القانونية للهجرة غير النظامية والنتائج المترتبة عليها

• في المغرب:

- شكّلت أربع لجان فرعية كُلفت بالإشراف على:
 - حملة تسوية الأوضاع (أطلقت في عام 2014)
 - تسوية أوضاع اللاجئين
 - تحديث الأطر القانونية والمؤسسية الخاصة بالهجرة واللجوء ومكافحة الاتجار بالبشر
 - تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال الهجرة

- منذ عام 2014، يتم تنفيذ استراتيجية وطنية تهدف إلى:

- دمج المهاجرين الذين تمت تسوية أوضاعهم
- مراجعة أطر العمل القضائي والإجرائي
- مواءمة إطار العمل المؤسسي
- إدارة تدفقات الهجرة استناداً إلى مبادئ حقوق الإنسان

بعض الممارسات الواعدة في حوكمة الهجرة في المنطقة العربية

الهجرة غير النظامية

- في المملكة العربية السعودية:
- منحت الحكومة السعودية في 2013 فترة سماح للمهاجرين غير النظاميين لتسوية أوضاعهم
- أعفي المهاجرون غير النظاميين الذين غادروا البلد خلال فترة السماح من رسوم الإقامة ورخص العمل وغيرها من الغرامات المفروضة سابقاً

بعض الممارسات الواعدة في حوكمة الهجرة في المنطقة العربية

الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين

- صادق معظم البلدان العربية على البروتوكولين بشأن الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وتم اعتماد قوانين تتوافق مع البروتوكولين
- في العراق: قانون رقم 28 لعام 2012 (تشكيل آليات مختلفة لمكافحة الاتجار بالبشر، التنسيق مع الجهات المعنية لمساعدة الضحايا وحماية الشهود)
- في جزر القمر: قانون جديد للعمل يتضمن أحكاماً متعلقة بالاتجار بالبشر (العمل القسري، الاتجار بالأطفال)
- في الكويت: قانون رقم 91 لعام 2013 حول الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين
- في السودان:
- قانون عام 2014 حول الاتجار بالأشخاص

بعض الممارسات الواعدة في حوكمة الهجرة في المنطقة العربية

الهجرة القسرية وتحركات الاجئين

- تشهد المنطقة العربية منذ أواخر عام 2010 موجات كبيرة من النزوح واللجوء
- صدقت تسعة بلدان عربية على اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكول عام 1967 التابع لها
- اعتمدت البلدان العربية مقاربات مختلفة للتعامل مع ظاهرة اللجوء

• في مصر:

- أحكام جديدة بشأن اللاجئين واللجوء في دستور 2014 (حظر الإعادة القسرية للاجئين وتوفير الحماية لهم ولطالبي اللجوء)

• في المغرب:

- سياسة جديدة للهجرة في 2013 (معالجة انتهاكات حقوق الإنسان وإقامة نظم للتدقيق في طلبات اللجوء)

• في الأردن:

- إنشاء مخيمات لاستضافة اللاجئين من الجمهورية العربية السورية

• في العراق:

- اعتماد مناهج دراسية تمكّن من تعليم اللاجئين السوريين وتدريب مدرسين من بين اللاجئين

بعض الممارسات الواعدة في حوكمة الهجرة في المنطقة العربية

مشاركة المغتربين

- اتخذت عدة بلدان عربية خطوات لإشراك مغتربيها في المسارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية
- في تونس:
 - دستور عام 2014 (تعهد بضمان صون حق التصويت للتونسيين المقيمين في الخارج في مجلس النواب، وحق التونسيين الذين يحملون جنسية مزدوجة في الترشح للرئاسة)
- في مصر:
 - دستور عام 2014 (حماية حقوق المصريين المقيمين في الخارج، إسهامهم في تنمية الوطن، وفي نهضة البحث العلمي، مشاركتهم في الانتخابات والاستفتاءات)
- في اليمن:
 - إلغاء الرسوم المفروضة على المغتربين (في عام 2012)
- في الجزائر:
 - التأكيد على حق المغتربين في التصويت ووضع نظام حصص لهم في المجالس المنتخبة (في عام 2012)

بعض الممارسات الواعدة في حوكمة الهجرة في المنطقة العربية

الهجرة والنزوح والصحة

- اعتمدت البلدان التي استقبلت تدفقات كبيرة من اللاجئين مقاربات عديدة لإتاحة حصولهم على الرعاية الصحية

في الأردن:

- إتاحة الوصول إلى الخدمات الصحية للاجئين المقيمين في المخيمات الرسمية

في مصر:

- الاستفادة من المرافق الصحية العامة

في العراق:

- إنشاء مستويات صحية داخل مخيمات اللاجئين وخارجها

في المغرب:

- ولوج المهاجرين غير النظاميين للمرافق والخدمات الصحية (توعيتهم بشأن حقهم في الحصول على الرعاية الصحية، وبناء قدرات الجهات المعنية لتلبية احتياجات المهاجرين)
- استقبال الأشخاص غير المغاربة في المستشفيات، بغض النظر عن وضعهم القانوني

الهجرة الدولية في خطة التنمية المستدامة لعام 2030

- شهدت السنوات الأخيرة ممارسات مبشرة في مجال الهجرة تزامنت مع زيادة الوعي بأثر الهجرة على التنمية
- إلا أن الأطر القانونية لبعض بلدان المنطقة لا زالت تفتقر إلى مقاربة شاملة لمعالجة قضايا الهجرة على النحو الذي تنصّ عليه المواثيق الدولية
- توفر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 فرصة ثمينة من شأنها أن تحفز الحكومات على اتخاذ قرارات مسؤولة في ما يتعلّق بالهجرة الدولية وإدارتها

الهجرة الدولية في خطة التنمية المستدامة لعام 2030

تعتبر الوثيقة الختامية "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030" بوضوح بـ"المساهمة الإيجابية للمهاجرين في تحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة"

الهجرة في إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة

- يسلب الضوء على تأثير الأزمات الإنسانية والتشريد القسري للبشر على التقدم في عملية التنمية
- يدعو إلى تمكين الضعفاء، بما في ذلك اللاجئين والمشردين داخلياً والمهاجرين
- يدعو إلى الوصول للجميع، بما في ذلك المهاجرين، إلى فرص التعلم مدى الحياة
- يلتزم بالقضاء على السخرة والاتجار بالبشر وبوضع حداً لعمل الأطفال بجميع أشكاله
- يعترف بالمساهمة الإيجابية للمهاجرين في تحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة

الهجرة الدولية في خطة التنمية المستدامة لعام 2030

الهجرة في أهداف التنمية المستدامة وغاياتها



١٧-١٨:
تفصيل البيانات
(بما فيه حسب
الوضع من
حيث الهجرة)



١٦-٢:
الاتجار بالبشر
(التركيز على
الأطفال)



١٠-٧: سياسات
هجرة مخطط لها
وتتسم بحسن الإدارة
١٠-ج: تحويلات
المهاجرين



٨-٧: الاتجار
بالبشر
٨-٨: حقوق العمال
المهاجرون (خاصةً
المهاجرات)



٥-٢: الاتجار
بالبشر
(التركيز على
النساء
والفتيات)



٤-ب: المنح
المدرسية
(تنقل
الطلاب)



١٣-١-٢-٣: القدرة
على مواجهة الأخطار
المناخية والكوارث
الطبيعية



١١-٥: التقليل من عدد
الوفيات والأشخاص
المتضررين والخسائر
الاقتصادية التي تحدث
بسبب الكوارث



١-٥: الصمود بوجه
الظواهر المناخية
والهزات والكوارث
الاقتصادية
والاجتماعية والبيئية

إشارات محددة

إشارات أخرى

رؤية مستقبلية

- أحرزت البلدان العربية تقدماً ملحوظاً في معالجة قضايا الهجرة من خلال اتخاذ إجراءات واعتماد سياسات قانونية ومؤسسية عديدة في عدة مجالات
- انخرطت معظم الدول العربية في مسارات تعاون ثنائية وإقليمية وعالمية في مجال الهجرة
- لمواصلة الجهود نحو تعزيز حوكمة الهجرة، تشجّع الإسكوا الدول العربية على ضمان احترام حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين، والتصديق على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالهجرة
- تؤكد الإسكوا على جهوزيتها لتقديم الدعم للدول العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ورصد ومراجعة تنفيذ الأهداف والغايات المتعلقة بالهجرة الدولية

شكراً

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا



الأمم المتحدة

الاستشهاد

ESCWA